

أمر حكومي عدد 806 لسنة 2019 مؤرخ في 22 أوت 2019
يتعلق بتنقيح الأمر عدد 3040 لسنة 2009 المؤرخ في 19
أكتوبر 2009 المتعلق بالمنح الوطنية والقروض الجامعية
لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي.

إن رئيس الحكومة،

باقترح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 135 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ديسمبر
1988 المتعلق بإحداث ديوان للخدمات الجامعية للشمال، كما تم
تنقيحه بالأمر عدد 2245 لسنة 2006 المؤرخ في 7 أوت
2006.

وعلى القانون عدد 136 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ديسمبر
1988 المتعلق بإحداث ديوان للخدمات الجامعية للوسط، كما تم
تنقيحه بالقانون عدد 89 لسنة 1996 المؤرخ في 6 نوفمبر
1996،

وعلى القانون عدد 137 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ديسمبر
1988 المتعلق بإحداث ديوان للخدمات الجامعية للجنوب، كما
تم تنقيحه بالقانون عدد 90 لسنة 1996 المؤرخ في 6 نوفمبر
1996،

وعلى القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15
أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري
2008 المتعلق بالتعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحتة
وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017،

وعلى الأمر عدد 314 لسنة 1993 المؤرخ في 8 فيفري
1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين
التكنولوجيين، وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتمته وخاصة
الأمر عدد 1718 لسنة 2012 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012،

وعلى الأمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر
1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين
الباحثين التابعين للجامعات، وعلى جميع النصوص التي نقحتة
أو تمتمته وخاصة الأمر عدد 2877 لسنة 2008 المؤرخ في 11
أوت 2008،

الفصل 4 : الفقرة الثانية (جديدة):

ويمكن أن تسند المنحة المذكورة أعلاه بصفة استثنائية إلى الطلبة والتلاميذ على النحو التالي:

- أبناء الأعوان التابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- أبناء المدرسين القارين والمباشرين بمؤسسات التعليم العالي والبحث وبالإدارات العمومية التابعين للأسلاك التالية:
 - * المدرسين الباحثين التابعين للجامعات،
 - * المدرسين التكنولوجيين،
 - * المدرسين المبرزين،
 - * السلك المشترك لمدرسي اللغة الانكليزية والإعلامية،
 - * الباحثين التابعين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي الخاضعة لإشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي.
- أبناء أعوان ومدرسي التعليم الثانوي والتعليم الأساسي التابعين لوزارة التربية.

الفصل 2 - وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 22 أوت 2019.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

وعلى الأمر عدد 2015 لسنة 1998 المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمدرسي اللغة الانكليزية والإعلامية العاملين بمؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لوزارة التعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر الحكومي عدد 116 لسنة 2016 المؤرخ في 26 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 1544 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بإسناد قروض جامعية من قبل صندوق الضمان الاجتماعي،

وعلى الأمر عدد 2438 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين المبرزين التابعين لوزارة التربية والتكوين ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر الحكومي عدد 113 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 3086 لسنة 2005 المؤرخ في 29 نوفمبر 2005 المتعلق بإحداث اللجان الجهوية للأشخاص المعوقين وتحديد مقاييس الإعاقة وشروط إسناد بطاقة إعاقة، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1859 لسنة 2006 المؤرخ في 3 جويلية 2006،

وعلى الأمر عدد 3040 لسنة 2009 المؤرخ في 19 أكتوبر 2009 المتعلق بالمنح الوطنية والقروض الجامعية لفائدة طلبة وتلاميذ التعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر الحكومي عدد 927 لسنة 2018 المؤرخ في 13 نوفمبر 2018،

وعلى الأمر عدد 4259 لسنة 2013 المؤرخ في 7 أكتوبر 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك الباحثين التابعين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي الخاضعة لإشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي،

وعلى الأمر عدد 4210 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري للتعليم العالي والبحث العلمي،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 18 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تلغى أحكام الفقرة الثانية من الفصل 4 من الأمر عدد 3040 لسنة 2009 المؤرخ في 19 أكتوبر 2009 المشار إليه أعلاه، وتعوض بما يلي: